دول الجوار المغاربي بين جيوبوليتيكا السياسات الخارجية ورهانات بناء المغرب الكبير

عبيد الحليمي*

*حاصل على الدكتوراه في القانون العام والدراسات السياسية، المغرب
abiddroit@gmail.com

ملخص :

تعالج هذه الدراسة رهانات دول الجوار المغاربي في بناء المغرب الكبير في ظل بيئة إقليمية ذات خصائص ومميزات مغايرة، وتقف على أهم التحديات التي تواجه طموح الشعوب المغاربية في الاندماج والتكامل الإقليمي، بما في ذلك العقبات التي تحُول دون تحقيق الوحدة المغاربية؛ كما تناقش السياسات الخارجية للدول المغاربية في سياق دولي مضطرب، وذلك عبر منهجية تعتمد على النظام الإقليمي كمستوى رابع من مستويات التحليل، فضلا عن استحضار المنظور الجيوبوليتيكي في مقاربة الموضوع؛ وتبين هذه الدراسة بأن الطموح الأناني للدول المغاربية في تحقيق الاختراقات الاستراتيجية والزعامة الإقليمية يطغى على التعاون المشترك في مواجهة التحديات الجماعية بالمنطقة؛ حيث تخلص إلى أن عدم نجاح الوحدة المغاربية راجع لتعقيدات مرتبطة بتناقض المصالح والتي تؤدي بكل دولة إلى اتباع سياسات خارجية مختلفة لحماية مصالحها، ناهيك عن المشاكل الناتجة عن مخلفات الحرب الباردة وصراعات الحدود الموروثة عن الاستعمار الغربي وطبيعة الأنظمة السياسية، كما تؤكد هذه الدراسة بأن التوتر في العلاقات المغربية الجزائرية أثّر بشكل كبير على بناء الاتحاد المغاربي، لذلك فإن تحسين العلاقات الثنائية بين الجارين هو المدخل الرئيسي لتحقيق طموح الشعوب المغاربية في بناء المغرب الكبير، إلا أن ذلك يلزمه جرأة سياسية من قادة البلدين وتجاوب صريح مع المبادرات والدعوات المطالبة بحل الخلافات الثنائية عبر التأسيس لمرحلة جديدة من العلاقات الودية.

كلمات مفتاحية : دول الجوار المغاربي، السياسات الخارجية، المغرب الكبير..

Meghreb neighboring countries between the geopoltics of foreign policies and the challenges of building the great Meghreb

ABID EL HLIMI, Doctorate in Public Law and Political Studies,
Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.

ABSTRACT :

This study addresses the challenges facing Meghreb neighboring countries in building the Greater Meghreb within a regional environment characterized by different features and characteristics. It examines the main challenges that hinder the aspirations of the Meghreb people in terms of integration and regional cooperation, including obstacles that prevent the achievement of Meghreb unity. The study also discusses the foreign policies of Maghreb countries in a turbulent international context, employing a methodology that relies on the regional system as a fourth level of analysis, and considering the geopolitical perspective in approaching the subject matter. The study reveals that the selfish ambitions of Maghreb countries to achieve strategic breakthroughs and regional leadership overshadow the common cooperation in addressing collective challenges in the region. It concludes that the failure to achieve Maghreb unity is due to complexities associated with conflicting interests, leading each country to adopt different foreign policies to protect its own interests. Furthermore, the study highlights the problems resulting from the aftermath of the Cold War, inherited border conflicts from Western colonization, and the nature of political regimes. Additionally, the study emphasizes that tension in Moroccan-Algerian relations has significantly impacted the construction of the Maghreb Union. Therefore, improving bilateral relations between the two neighbors is the main gateway to realizing the aspirations of the Maghreb people in building the Greater Maghreb. However, this requires political courage from the leaders of both countries and a sincere response to initiatives and calls for resolving bilateral disputes by establishing a new phase of friendly relations.

KEYWORDS: the Morrocan neighboring countries, the foreign policies, the Greater Morroco.

المقدمة

تعد المنطقة المغاربية من ضمن المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، وتتميز شعوبها بالغنى والتنوع الثقافي الذي يجد جذوره في روافد متعددة، إذ تقع جغرافيًا بالقرب من أوربا الغربية، كما أنّ دولها تمتد على مساحة الشمال الإفريقي، وتطل على بحري المتوسط والأطلسي؛ حيث يشكل التنوع والتعدد في الروافد مصدر قوة لدول المنطقة، فموقعها الجغرافي يجعل منها جسرا رابطا بين ثقافات مختلفة، دون أن ننسى الارتباط التاريخي والروحي بالشرق العربي بفعل اللغة والدين والعمق الحضاري[1].

وتنتمي هذه الدول إلى النظام الإقليمي الفرعي المعروف باتحاد المغرب العربي، الذي يتشكل من الدول التي صادقت سنة 1989 على معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي بمدينة مراكش[2]؛ كما تندرج ضمن ما يعرف بدول غرب المتوسط (خمسة +خمسة)، باعتباره منتدى للحوار بين دول من المتوسط الأوربي وأخرى من المتوسط الإفريقي[3]؛

إلا أن المغرب العربي هو النظام الإقليمي الفرعي الذي يعبر عن هوية المنطقة، سواء من حيث الجغرافية المتجاورة، أو من المشترك الحضاري والثقافي الذي يرسخ لخصوصية الشعوب المغاربية من جهة. ومن جهة ثانية، فإنه يعبر عن الانتماء العربي (جامعة الدول العربية) والإفريقي (أي منظمة الاتحاد الإفريقي التي حلت سنة 2002 في قمة ديربان محل منظمة الوحدة الإفريقية المحدثة سنة 1963)[4]؛ ناهيك عن أن الغاية من تأسيس الاتحاد المغاربي كانت هي تحقيق الاندماج والتكامل الإقليمي، خصوصا من العمل التدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأمـوال[5]، عكس مجموعة دول غرب المتوسط ذات الأهداف المحدودة والمتعلقة بالتصدي للتحديات التي تواجه الدول المتوسطية (الأمن؛ الهجرة، التنمية..).

وإذا كان هذا هو القدر الجغرافي لشعوب المنطقة، فإن الروابط

(1) انظر عبد العزيز الثعالبي، «تاريخ شمال إفريقيا: من الفتح الإسلامي إلى الدولة الاغلبية»، جمع وتحقيق، أحمد بن ميلاد ومحمد ادريس، تقديم ومراجعة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1990.

(2) تنص المعاهدة في المادة الأولى على تأسيس «اتحاد يمسى اتحاد المغرب العربي»، وتحدد المادتين الثانية والثالثة أهداف الاتحاد، بينما تشير المواد 4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 إلى أجهزة الاتحاد وهي (مجلس الرئاسة واللجان الوزارية المتخصصة التي يحدثها؛ مجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة التي يحدثها ؛ الأمانة العامة؛ مجلس الشورى؛ الهيئة القضائية).

(3) Royaume du Maroc, Ministère des Affaires Etrangères de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant 0 L›étranger, Le Royaaume du Maroc préside la 8éme Conférence Ministérielle du 'Dialogue 55+' sur La Migration et le Développement, Consulté le 3 Mai 2023, à: https://is.gd/B4B7QG

(4) African Union, The Organization of African Unity and the African Union, accessed on May 4, 2023, at: https://is.gd/M4MCUj.

(5) المادة الثانية، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989.

التاريخية والثقافية تصطدم بالواقعية السياسية، والتي تثبت بأن كل دولة من الدول الخمس تتصرف كوحدة منفصلة ومعزولة عن المشترك الجغرافي، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات سياسية متباعدة وأحيانا متناقضة تجاه بعضها البعض، بالنظر لعوامل مرتبطة بالإرث الاستعماري الذي ترك صراعات الحدود، فضلا عن مخلفات الحرب الباردة التي أثرت على العلاقات الثنائية بين بعض الدول المغاربية[6]، وبالتبعية أسهمت في تجميد الاتحاد منذ تسعينيات القرن الماضي، ناهيك عن المصالح المعقدة لكل دولة تقودها إلى البحث عن تحالفات خارج النطاق الإقليمي لحماية مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي.

(6) المنافسة الجزائرية الليبية، والتنافس المغربي الجزائري.

إن هذا الواقع الموسوم بجمود الاتحاد المغاربي لم يؤثر فقط على العلاقات البينية للدول المغاربية، بقدر ما أنه حال دون تحقيق حلم شعوب المنطقة، والقاضي بتحقيق التنمية الشاملة عبر بناء وحدة مغاربية تستجيب للتطلعات والانتظارات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يجعل من الاتحاد المغاربي قطبا إقليميا له دور في التوازنات الدولية أسوة بتجارب مقارنة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في جدّته، فهو من جهة يركز على الدول المغاربية المتجاورة جغرافيًّا، بحيث أن هذه الدول لها بعض الخصائص المميزة عن باقي الدول العربية الأخرى، ومن جهة ثانية هي أن جغرافيتها السياسية تجعل منها منطقة معرضة للكثير من التحديات والعقبات التي تقف أمام تحقيق تطلعات وطموحات شعوبها؛ الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية جديرة بالبحث والدراسة.

إشكالية الموضوع:

تعالج هذه الورقة دول النظام الإقليمي المغاربي باعتبارها وحدات متجاورة تتقاسم شعوبها الجغرافية والتاريخ المشترك، بحيث تبحث في التحديات السياسية التي تطرحها هذه الجغرافيا ورهانات قادة الدول في بناء الاتحاد، كما تجيب على مجموعة من التساؤلات

المتعلقة بالصعوبات التي تواجه بناء الوحدة المغاربية؛ لذلك فإن الإشكالية المركزية لهذه الدراسة تتمحور حول ما يلي: رهانات بناء المغرب الكبير في ظل التحديات التي تطرحها الجغرافية السياسية للمنطقة المغاربية؛ بصيغة أخـرى، إلى أي حد أسهم التجاور الجغرافي للدول المغاربية في تحقيق طموحات شعوب المنطقة في بناء الاتحاد والاندماج الإقليمي؟ وما هي طبيعة الصعوبات التي تقف أمام تحقيق الوحدة المغاربية؟

فرضية الموضوع:

تنطلق هذه الدراسة من المنظور الإقليمي كمستوى للتحليل[7]، أي النظام الإقليمي كمستوى رابع للتحليل، وتفترض بأن عدم نجاح الوحدة الاندماجية بالمنطقة تعود لأسباب كامنة في غياب الإرادة السياسية والخوف المتبادل من أن يشكل ذلك مدخلا لتحقيق طموح بعض الدول في الهيمنة والنفوذ، لذلك يخيم انعدام الثقة والتنافس على علاقات دول الجوار الإقليمي.

(7) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003, p 10.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الورقة على ثلاثة محاور.

المحور الأول: دول الجوار المغاربي.. الخصائص والمحددات

تتميز دول الجوار المغاربي بالكثير من المميزات والخصائص المشتركة، ويتكون هذا الجوار من ساكنة تفوق المائة مليون نسمة[8]، موزعة على خمس دول تقع جغرافيا بشمال إفريقيا.

(8) اتحاد المغرب العربي، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة : 20 أبريل 2023، الرابط التالي: https:// is.gd/BG57wO

أولا: طبيعة النظام الإقليمي لدول الجوار المغاربي

تتفاعل دول الجوار المغاربي بنظامين فرعيين: دول غرب المتوسط؛ دول المغرب العربي.

أ- دول غرب المتوسط

تتمثل في الدول الخمس بالضفة الشمالية لغرب المتوسط (فرنسا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، إسبانيا)، فضلا عن الدول الخمس بالضفة الجنوبية لغرب المتوسط (موريتانيا؛ المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا).

الخريطة الأولى: دول غرب المتوسط[9]

وقد تأسس هذا النظام سنة 1990 بصفته كمنتدى للحوار حول التحديات التي طرحت بعد الحرب الباردة، خاصة في ما يتعلق بالأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية[10]، الأمر الذي ظهرت معه المقاربات النظرية التي تركز على الإقليمية كمدخل أساسي للتغلب على هذه التحديات، لأن المعضلات الأمنية تنتقل بسهولة أكبر بالمسافات القصيرة وما بين الدول المجاورة[11].

بيد أن هذا النظام يغيب عنه التجانس، ويتسم بالتفاوت في المؤشرات بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط، خاصة المؤشرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية ومؤشر الديمقراطية[12]، فمثلا تتجاوز ساكنة دول جنوب المتوسط مائة مليون نسمة، وهي ما تشكل نسبة الربع من سكان الاتحاد الأوربي، «لكن ناتجها الداخلي الإجمالي أقل ستين مرة من الناتج الداخلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، أي أن إنتاج كل فرد يقل 13 مرة عن إنتاج الفرد الواحد في أوروبا»[13].

ويتضح بأن دول الشمال الأوربي أكثر تقدما وتطورا من دول جنوب المتوسط، لهذا تمارس التأثير الأكثر على هذه الأخيرة، فعدم التوازن في مؤشرات القوة، ينتج عنه علاقات غير متكافئة، وأحيانا يؤدي بذلك إلى التوتر في العلاقات الثنائية، لأن التاريخ الاستعماري

(9) مصدر الصورة: جريدة العربي الجديد

(10) فاتح النور رحموني، الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، 324.

(11) Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p 12.

(12) أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2021، ص 32-45.

(13) Josep Borrell, Haut représentant de l›Union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité / Vice-président de la Commission, Les enjeux de la Méditerranée occidentale, 27.10.2020, Consulté le 6 Mai 202, à: https://is.gd/S27DQZ

للدول الغربية ما زال جاثما بذاكرة الشعوب المغاربية[14]، خصوصا أن الخطاب الغربي يحمل - أحيانا - في طياته مؤشرات الهيمنة والوصاية.

ب- اتحاد المغرب العربي

يضم اتحاد المغرب العربي الدول الخمس بالمنطقة المغاربية (المغرب والجزائر وموريتانيا وليبيا وتونس)، حيث يجسد هذا النظام المحددات الضرورة للإقليمية، كالجغرافية والإقليمية الثقافية والحضارية والمحدد السياسي[15]، وتمتد جغرافية المنطقة المغاربية من «مصر، شرقاً، والسودان، من الجنوب الشرقي، والتشاد والنيجر ومالي والسنغال، جنوباً، والمحيط الأطلسي، غرباً، والبحر الأبيض المتوسط، شمالا»[16].

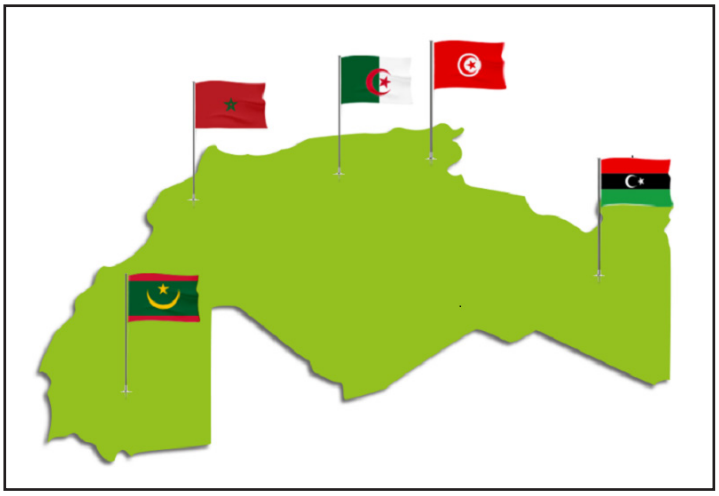

الخريطة الثانية: اتحاد المغرب العربي (مصدر الصورة: موقع اتحاد المغرب العربي)

ثانيا: مقومات القوة للدول المغاربية

تتميز الدول المغاربية بامتلاكها لمقومات القوة المادية، خاصة الثروة والسكان والمساحة الجغرافية.

(14) كانت ليبيا مستعمرة من طرف إيطاليا؛ وتونس من طرف فرنسا، وتعرضت الجزائر للاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة، أما المغرب فقد تعرض للاستعمار الفرنسي والاسباني، في حين كانت موريتانيا مستعمرة فرنسية.

(15) الطيب البدري طه محمد احمد، النظام الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي، مجلة الدراسات العليا، المجلد (15)، العدد 2، (2020)، ص 308.

(16) هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد الاول، العدد الثالث، يونيو 2021، ص 3.

أ- الثروة

تعد الدول المغاربية من بين الدول التي تمتلك ثروات ذات أهمية في الوقت الحالي، فليبيا والجزائر من بين الدول الغنية بالنفط والغاز، حيث توجدان ضمن قائمة منظمة الأوبك، وتعد الجزائر من بين الدول العشر المصدرة للغاز إلى جانب كل من قطر وروسيا ونيجيريا وغيرهم[17].

(17) bp, Statistical Review of World Energy 2020 | 69th edition, p 42

	الاحتياط العالمي من الغاز بالترليون متر مكعب	الإنتاج بالبليون متر مكعب	الاستهلاك بالبليون متر مكعب
الجزائر	4.3	86.2	45.2
ليبيا	1.4	9.4	غير متوفر

الجدول (أ): الغاز بالجزائر وليبيا وفق معطيات سنة 2020

	الاحتياط العالمي للنفط بالألف مليون برميل	الإنتاج بالألف مليون برميل	الاستهلاك بالألف مليون برميل
الجزائر	12.2	1486	454
ليبيا	48.4	1227	غير متوفر

الجدول (ب): النفط بالجزائر وليبيا وفق معطيات سنة 2020

وتعد ليبيا (الجدول ب) من بين الدول العشر الأكثر امتلاكا للاحتياط العالمي للنفط إلى جانب فنزويلا والسعودية والعراق وإيران وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والكويت وروسيا وكندا والإمارات[18]، وتمتلك تونس هي الأخرى ثروات طبيعية (الغاز والنفط..)، كما تؤكد المؤشرات الأخرى المتعلقة بالفلاحة بأن هذه المنطقة تمتلك مساحة كبيرة من الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة، فتونس والمغرب من بين البلدان الفلاحية، وموريتانيا من البلدان الغنية بالمعادن (الحديد والنحاس وذهب..)، بينما تمتلك ثروة سمكية هائلة، كما يطل المغرب على واجهتين بحريتين ممتدتين على طول 3500 كلم[19]، منها أكثر من 500 كلم بالأبيض المتوسط،

(18) ibid, p 14.

(19) المملكة المغربية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، تاريخ الولوج 30 أبريل 2023، الرابط التالي: https://is.gd/WlpdvW

وما يقارب 3000 كلم بالمحيط الأطلسي، ناهيك عن أن المغرب يضم حوالي 70 في المائة من الاحتياط العالمي للفوسفات وفق تقديرات المكتب الشريف للفوسفات[20].

ب- السكان

تشكل ساكنة الدول المغاربية ثروة حقيقية، وتصل ما يقارب 105 مليون نسمة[21]، إذ تتواجد منها ما يقارب 80% في المائة بالمغرب والجزائر، وتتميز المنطقة المغاربية بدينامية ديمغرافية سريعة، حيث ارتفعت بنسبة 57 في المائة ما بين سنة 1990 و2019، في حين لم ترتفع نسبة ساكنة الاتحاد الأوربي خلال الفترة نفسها إلا بنسبة 6 في المائة[22]، وبقدر ما لهذه الثروة البشرية من أهمية راهنة نظرا للنسبة المرتفعة في الفئات النشيطة، بقدر ما لها من تداعيات، خصوصا أن هذا الارتفاع لا يوازيه نمو وتطور اقتصادي بالمنطقة المغاربية.

	الجزائر	المغرب	تونس
السكان	44.178.884	36.738.229	11.896.970
	ليبيا	موريتانيا	المجموع
السكان	7.137.931	4.161.925	104.113.939

الجدول (ج): سكان الدول المغاربية بالنسمة

ج- المساحة الجغرافية

تصل جغرافية المغرب العربي ما يفوق ستة ملايين كلم مربع (الجدول «د»)، تحدها من جهة الشرق مصر والسودان (الجنوب الشرقي)، والتشاد والنيجر والسنغال ومالي جنوبا، والمحيط الأطلسي غربا، والبحر الأبيض المتوسط شمالا[23]، وتتجاوز منطقة المغرب العربي في مساحتها دول الاتحاد الأوربي، كما تتجاوز أيضا مساحة بعض التكتلات الإقليمية الأخرى كمجلس التعاون الخليجي.

الدول	الجزائر	المغرب	تونس
المساحة كلم مربع	2.381.741	710.850	163.610
الدول	ليبيا	موريتانيا	المجموع
المساحة كلم مربع	1.759.540	1.030.700	6.046.441

الجدول (د): المساحة الجغرافية للدول المغاربية

(20) Office chérifien des phosphates (OCP), Qu'est-ce que le phosphate?, consulté le 2.05.2023, à: https://is.gd/tQGIhS

(21) Global Fire Power, African Military Strength (2023), accessed on Avri 25, 2023, at: https://is.gd/bQGvEH.

(22) Josep Borrell, Haut représentant de l›Union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité / Vice-président de la Commission, Les enjeux de la Méditerranée occidentale, 27.10.2020, consulté le 4 Mai 2023, à: https://is.gd/S27DQZ

(23) هواري موسى، مرجع سابق، ص 2.

ثالثا: الخصائص المميزة للجوار المغاربي

يشكل المكون الثقافي والموقع الاستراتيجي أهم الخصائص المميزة للمنطقة المغاربية.

أ- المكون الثقافي

للشعوب المغاربية خصوصية ثقافية مختلفة عن باقي الدول العربية الأخرى، ومرد ذلك لعوامل حضارية وتاريخية كثيرة، التي جعلت من هذه المنطقة ملتقى الثقافات، حيث كانت المنطقة المتوسطية الغربية مهدا للحضارات التي عبرت واستقرت بالمنطقة المغاربية، نموذج النوموديون والقرطاجيون والرومان والأمويون والعثمانيون والدول التي حكمت المغرب (الأدارسة والموحدين والمرابطين والسعديين والمرينيين..)، الأمر الذي انعكس على الهوية الثقافية لشعوب المنطقة ذات الروافد المتعددة (العربية؛ الإسلام؛ الأمازيغية، العمق الصحراوي والثقافة الإفريقية؛ الروافد الأندلسية..)، وقد تم التنصيص على هذا الإرث الحضاري والثقافي بالدساتير المغاربية[24].

علاوة على ذلك، تنص جل الدساتير المغاربية على اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية[25]، لكنها تقر أيضا باللغات واللهجات المحلية الأخرى، كالأمازيغية (المغرب والجزائر)، واعترفت ليبيا في دستورها الجديد الذي - لم يعتمد بعدُ - «بالتعدد الثقافي واللغوي كجزء من الهوية الليبية»[26]، كما اعترف الدستور الموريتاني باللغات الوطنية الأخرى كالبولارية والسوننكية والولفية، ورغم مطالبة الكثير من الزنوج بمكانة مماثلة للغات الإفريقية إلى جانب العربية بالدستور الموريتاني وليس فقط التنصيص عليها كلغات وطنية، إلا أن هذه القضية - حسب بعض الباحثين الموريتانيين - تم تسييسها «لصالح تحقيق أطماع فرنسا في الإبقاء على الهيمنة في موريتانيا، عبر تشجيع الثقافة الفرنكوفونية»[27].

بشكل عام، فإن هذه الدساتير نصت على الهوية المتوسطية لشعوب المنطقة، ويتجسد ذلك من التعدد الثقافي كمصدر قوة لهذه الشعوب، إلا أن أهم مكون هو حضور الدين الإسلامي ضمن

(24) تنص الدساتير المغاربية على المكونات الثقافية والتاريخية التي تميز كل دولة من دول المنطقة، وتشترك جلها في المكون العربي والإسلامي والعمق الإفريقي.

(25) الدستور المغربي لسنة 2011 (الفصل الخامس)، الدستور الجزائري لسنة 2020 (المادة 3)، الدستور التونسي لسنة 2022 (الفصل السادس)، الدستور الموريتاني المعدل سنة 2017 (المادة 6)، والإعلان الدستور المؤقت لليبيا سنة 2011 (المادة 1).

(26) نادرة الشريف، الدستور الليبي: بين الصراع والتنازلات، تقرير بحثي أبريل 2021، منشورات مكتب الاتحاد الأوربي، 2021، ص 17.

(27) بون ولد باهي، دستور جمهورية موريتانيا الثالث.. مراجعات من أجل بناء السلام، المنظمة العربية للقانون الدستوري 2022، ص 5.

مقومات الهوية المغاربية، باعتباره الدين الرسمي للدولة[28]، أكثر من ذلك فإن المنطقة المغاربية لا تتميز فقط بوحدة الدين الذي يجنب المنطقة الصراعات المذهبية، بل تتميز دساتيرها أيضا بأنها تقر بالتسامح الديني والاعتدال والوسطية وضمان الدولة لممارسة الشؤون الدينية لغير المسلمين.

(28) دستور الجزائر (المادة 2)، الدستور المغرب (الديباجة والفصل الـثـالـث)، الدستور التونسي (الفصل الخامس)، الدستور الموريتاني (المادة 5)، الإعلان الدستوري لليبيا (المادة 1).

ب- الموقع الاستراتيجي

تعد المنطقة المغاربية من بين أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، وذلك لتواجد جغرافيتها ما بين ثلاث قارات (الإفريقية والآسيوية والأوربية)، وامتداد خريطتها على بحرين (الأطلسي والمتوسط)، ثم لتواجدها من أقرب وأهم المضايق العالمية (مضيق جبل طارق)، وقد كانت هذه المنطقة محل أطماع القوى التوسعية منذ القرن التاسع عشر، مثلا استعمرت بريطانيا جبل طارق، لأنه يشكل أحد المفاتيح التي تتحكم في العالم، كما كانت محط الصراع بين القوى العظمى خلال مرحلة الحرب الباردة[29]، الأمر الذي أثر على الدول المغاربية والاستقطاب الدولي بفعل عامل الإيديولوجية والتحالفات الإستراتيجية.

(29) أمينة حلال، التهديدات..، مرجع سابق، ص 26.

المحور الثاني: جيوبوليتيكا السياسات الخارجية للدول المغاربية

إذا كانت جغرافية الدول المغاربية تعبر عن تشارك الشعوب في الكثير من الخصائص، فإن السياسة تؤكد بأن هناك اختلافا عميقا بين دول المنطقة، حيث يطغى الجانب الأناني الضيق على المصالح المشتركة، وبالمقارنة مع دول الشمال الأوربي، فإنها «لم تكوِّن وحدة قومية بسبب الاختلافات الإيديولوجية العميقة بينها»[30]، وينجلي ذلك في عدة محددات، نموذج مخرجات السياسة الخارجية التي تستند على منظور مغاير، بالنظر إلى المصالح المعقدة لكل دولة من الدول المغاربية.

(30) أمينة حلال، مرجع سابق، ص 42.

إن واقعية السياسة المغاربية تثبت الانقسام والاختلاف وليس التكامل والاندماج، وثمة مؤشرات كثيرة، كضعف حجم التبادل التجاري بين الدول المغاربية بالمقارنة لكل دولة مغاربية مع بلدان

من خارج المجال المغاربي، والحدود المغلقة بين بعض البلدان، فضلا عن التصويت على القرارات الأممية التي تبين بأن كل دولة تسير عكس الأخرى، كالتصويت على القرارات المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية، المتعلقة بإدانة «التدخل العسكري»[31]، وتقديم «المساعدة الإنسانية لأوكرانيا»[32]، «وتعليق عضوية روسيا بمجلس جنيف»[33].

فقد صوتت كل من ليبيا وتونس وموريتانيا على القرار الأول، بينما امتنعت الجزائر عن التصويت وغاب المغرب عن جلسة التصويت، أما القرار الثاني فقد امتنعت الجزائر عن التصويت عليه، وصوتت عليه كل من ليبيا وتونس وموريتانيا، بينما غاب المغرب عن التصويت؛ في حين أن القرار الثالث صوتت ضده الجزائر، وامتنعت عن التصويت تونس، بينما غاب عن جلسة التصويت كل من المغرب وموريتانيا، وصوتت عليه ليبيا.

كما يتجلى أيضا في عدم وجود التناسق في المواقف الدولية بشأن التحديات التي تواجه العالم. على سبيل المثال، فقد عبّرت الدول المغاربية عن مواقف متباينة من عاصفة الحزم التي أطلقتها المملكة العربية السعودية بمشاركة عشر دول عربية وإسلامية (السعودية؛ الإمارات؛ البحرين؛ قطر؛ الكويت؛ الأردن؛ السودان؛ مصر؛ المغرب؛ باكستان) بتاريخ 26 مارس 2015 في اليمن «ضد جماعة «الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح»[34]، حيث شارك المغرب في هذه العملية انسجاما مع العلاقات التاريخية التي تجمعه بدول الخليج، بينما أيدت تونس وموريتانيا العاصفة، في حين عارضتها الجزائر[35]؛ أما ليبيا فإن أوضاعها الأمنية المتدهورة لم تسمح لها بتطوير موقف تجاه اليمن.

إن هذا الاختلاف يرتبط أيضا بالتفاعلات الدولية، بالنظر لعوامل ذات صلة بالعلاقات التاريخية وطبيعة الأنظمة السياسية، فضلا عن الطموحات الإقليمية، وسنوضح ذلك بشكل مفصل.

أولا: الموقع الاستراتيجي للمغرب وأولويات سياسته الخارجية

(31) General Assembly resolution demands end to Russian offensive in Ukraine, 2 March 2022, accessed on May 09, 2023, at: https://is.gd/4UPfOR

(32) Ukraine: General Assembly passes resolution demanding aid access, by large majority, Humanitarian Aid, 24 March 2022, accessed on May 10, 2023, athttps://is.gd/Es075X

(33) UN General Assembly votes to suspend Russia from the Human Rights Council, 7 April 2022, accessed on May 10, 2023, at https://is.gd/aZoU9U

(34) سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015، ص 2.

(35) نفس المرجع، ص 7.

إن المغرب من الدول التي تختلف جغرافياتها السياسية عن باقي الدول المغاربية، لاعتبارات متعلقة:

- بموقعه الجغرافي، حيث يتواجد على واجهتين بحريتين (الأطلسي والمتوسط)، مما يجعل منه أقرب إلى الدول الجزرية أو شبه الجزرية، فالأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي هما جاران آمنان للمغرب، في حين أن حدوده البرية تربطه بموريتانيا جنوبا والجزائر شرقا، وهذه الأخيرة تشكل مصدرا للقلق، خصوصا مع استحضار تواجد جبهة البوليساريو الانفصالية بالأراضي الجزائرية، ناهيك عن الصراع التاريخي على الحدود المغربية الجزائرية التي نتج عنها ما يعرف بحرب الرمال سنة 1963؛ لكن رغم كل المشاكل المتوارثة مع الجار الشرقي (الجزائر)، فإن المغرب يظل من بين الدول الأكثر استقرارا وأمنا بالمقارنة مع جيرانه المغاربيين.

- إن أولويات السياسة الخارجية المغربية هي الوحدة الترابية المتمثلة في ملف الصحراء؛ لذلك فإن هذا الملف يشكل أحد أهم النقاط المثيرة للخلافات المغربية الجزائرية، لأن هذه الأخيرة تقدم الدعم لجبهة البوليساريو الانفصالية، الأمر الذي يؤدي بالمغرب إلى البحث عن حلفاء من خارج المنظومة المغاربية لدعم قضيته؛ ورغم أن الجزائر أسست موقفها من قضية الصحراء بناء على مبدأ تقرير المصير، إلا أن التعبير عن تقسيم الصحراء يعكس طموح الجزائر الكبير في الوصول إلى المحيط الأطلسي لثلاث أهداف رئيسية، «أولا: الحصول على موقع استراتيجي يسمح باستغلال الجيد لبعض الموارد المعدنية، ثانيا: إنشاء دولة عازلة كحاجز جيوسياسي بين المغرب وغرب إفريقيا جنوب الصحراء؛ ثالثا: إضعاف المغرب على المستوى الإقليمي وتقليص حجم أراضيه حتى تتمكن الجزائر من الحصول على ميزة استراتيجية»[36]؛

ثانيا: جغرافية الجزائر القارية في سياق إقليمي مضطرب

إذا كانت جغرافية المغرب تجعل منه دولة شبه جزرية، فإن الجزائر هي من الدول التي تقع على يابسة شمال إفريقيا بمساحة تعد هي

(36) Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, the collective book (Borders and Border Walls: In-Security, Symbolism, Vulnerabilities), Routledge, 1st Edition, 2020, p 113.

الأكبر بالقارة الآن بعد تقسيم السودان، وبحدود برية تفوق 6734 كلم[37]، تفصلها مع ست دول (المغرب، موريتانيا؛ تونس، ليبيا، النيجر، مالي)، الأمر الذي يؤثر على سياستها الخارجية، خصوصا في تبنيها لمواقف موروثة عن حقبة الحرب الباردة، وهي المواقف التي ترتبط أيضا بالعلاقات التقليدية للجزائر مع دول الكتلة الشرقية سابقا، بل أن جغرافيتها الشاسعة وحدودها البرية الطويلة، تجعل منها من الدول الأكثر اهتماما بالتسلح، وستشكل هذه الحدود «عبئا أمنيا وماليا باهظا على الجزائر في السنوات القادمة مما سيعيق أي طموح لها بالانشغال بالقضايا الإقليمية الشائكة»[38].

ورغم أن التسلح الجزائري له علاقة بعائدات الطاقة وطبيعة النظام الجزائري (هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة)، إلا أنه لا يمكن فصله عن الصراع مع المغرب، حيث تصنف الجزائر في السنوات العشر الأخيرة ضمن المرتبة الأولى للدول المستوردة للسلاح بإفريقيا والرابعة والعشرين عالميا[39]، كما تأتي في المراتب المتقدمة للدول العالمية المهتمة بالتسليح عالميا[40]، وهذا يعكس الاهتمام العسكري للنظام الجزائري مقارنة بجيرانه، بل يفرض أمرا واقعا على الدول المغاربية المجاورة، إما للدخول في سباق تسلح مشابه أو البحث عن تحالفات دفاعية موازنة أو مسايرة الطموحات الإقليمية (مسايرة الركب).

ثالثا: تونس ورهانات الاستقرار السياسي بعد احتجاجات «الربيع العربي»

إن الحالة التونسية مختلفة، فهذه الدولة الصغيرة الحجم منشغلة أكثر بالأمن الداخلي، وليس لتونس طموحات كبرى بالمنطقة، لكن السنوات الأخيرة التي تتسم بالأزمة السياسية التي يعيشها البلد بعد تولي الرئيس قيس سعيد للسلطة، فإن سياستها الخارجية بدأت تتغير بفعل التأثيرات التي تتعرض لها جراء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تونس في العشر سنوات الأخيرة لم تكن على نفس المستوى من الانسجام في سياستها الخارجية، ومرد ذلك للتغيرات التي طالت

(37) 2023 Military Strength Ranking, African Military Strength (2023), accessed on 11May, 2023, at: https://is.gd/KjAn66

(38) سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020، ص 13.

(39) مصطفى جالي، التسلح الجزائري - المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أكتوبر 2021، ص 1.

(40) 2023 Military Strength Ranking, accessed on May 11, 2023, at: https://is.gd/dcagK3

السلطة السياسية، إذ مع كل تغيير فإن سياستها تتغير تجاه جيرانها.

فقد عرفت مدة تولي الرئيس المؤقت منصف المرزوقي (دجنبر 2011 -31 دجنبر 2014) انفراجا أكثر وتشبثا بالاتحاد المغاربي، بينما اتسمت ولاية الرئيس الباجي قائد السبسي (31 دجنبر 2014 - 25 يوليوز 2019) بنوع من التركيز أكثر على مشاكل تونس الداخلية، في حين تعرف مرحلة الرئيس قيس سعيد (منذ 23 أكتوبر 2019..) نوعا من التوتر في العلاقات مع المغرب مقابل تقارب مع الجزائر، خاصة بعد تلقي الرئيس التونسي الدعم من الجزائر (نموذج وديعة قيمتها 150 مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي)[41]».

(41) سعيد الصديقي، هل ستتغير، مرجع سابق، ص 8.

رابعا: ليبيا ما بعد معمر القذافي ومعضلة الانقسام بين الشرق والغرب

تعد ليبيا من بين القوى المغاربية الغنية بالنفط، كما كانت في عهد الرئيس معمر القذافي من الدول ذات الطموحات في القارة الإفريقية، فأدى بها ذلك إلى الاصطدام مع الطموحات الجزائرية، خصوصا بعدما تضررت ليبيا من الحصار الدولي عليها جراء حادثة «لوكربي»، حيث كان الزعيم الليبي يراهن على دول المغرب العربي -والجامعة العربية- لدعمه، لكن عدم مسايرة دول الاتحاد لطموحات القذافي، أدت به إلى الاتجاه نحو إفريقيا بغية تنفيذ مخططاته[42].

(42) أمينة حلال، مرجع سابق، ص 47.

بيد أنه بعد أحداث «الربيع العربي» وما تلاها من انهيار نظام معمر القذافي، فإن ليبيا اليوم تعيش على واقع الانقسام الداخلي بين «مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي»[43]، وهذا الانقسام - المستمر منذ سنة 2014 - يلقي بضلاله على الخريطة الجيوبوليتيكة المغاربية، بحكم التدخلات الأجنبية بالمنطقة وتأثير ذلك على الأمن المغاربي، وتعلقه بقضايا المهاجرين والإرهاب والاتجار بالبشر وشبكات التهريب؛ بل أن ليبيا الآن هي الحلقة الأضعف في المنظومة المغاربية، لأن انهيار النظام الليبي كان له عواقب وخيمة.

(43) كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 1 يناير 2015، ص 4.

خامسا: موريتانيا ما بين تعقيدات السياسة الداخلية وتحديات الأمن الإقليمي

تعد موريتانيا من الـدول الأطلسية الغنية بالثروات السمكية والمعادن، كما تعد جسرا بين دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، فموقعها يجعل منها أكثر ارتباطا بدول الساحل والصحراء، وقد عانت موريتانيا من مشكل الانقلابات العسكرية وعدم استقرار السلطة، «فمازال المشهد الموريتاني رهينا بعقدة العسكر والسياسة، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية»[44]، إذ مع كل انقلاب كانت تتغير السياسة الموريتانية تجاه جيرانها وحلفائها، لكن الواضح بأن موريتانيا هي أكثر الدول المغاربية حرصا للحفاظ على توازن العلاقات مع جيرانها المغاربيين.

(44) نفس المرجع، ص 7.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الموريتانية مع جيرانها كانت موسومة ببعض الأزمات الباردة لاعتبارات كثيرة، منها: المطالبة التاريخية للسنغال بضم الجنوب الموريتاني لها، ومطالب الحركة الوطنية المغربية قبل استقلال موريتانيا بضم موريتانيا للمغرب؛ فضلا عن الهجمات التي كان يشنها تنظيم البوليساريو الانفصالي على المدن الموريتانية في حرب الصحراء من الأراضي الجزائرية وبدعم من نظام معمر القذافي بليبيا، أشهرها الهجوم على العاصمة نواكشوط في المعركة التي قتل فيها زعيم البوليساريو الوالي مصطفى السيد سنة 1976، حيث أكدت موريتانيا آنذاك بأن الهجوم هو من تدبير الجزائر[45].

(45) الداهية ولـد محمد فال المختار، موريتانيا وقضية الـصـحـراء.. مـن الـحـرب إلى الحياد.. قـراءة في الحصيلة والآفـاق، الـدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2015، ص 107.

كما تواجه الآن بعض التحديات السياسية التي ترتبط بالاختلاف حول الهوية الموريتانية بين الشمال والجنوب، وكل ذلك يؤثر على السياسة الخارجية الموريتانية، فهي تحاول الموازنة في علاقتها مع الجيران، لمواجهة التحديات الداخلية والضغوطات الدولية، لأن البيئة الإقليمية أثرت على الاستقرار الداخلي الموريتاني.

المحور الثالث: رهانات دول المنطقة في بناء المغرب الكبير

إن الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي «مجموعة متكاملة

متظافرة الإرادات» كان بمثابة الحدث الأبرز سنة 1989، فقد أكد إعلان مراكش بأن الاتحاد هو «الإطار الأمثل» لتحقيق إرادة الشعوب المغاربية، والتي يجمعها «وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير»[46]، كما تضمن اعترافا صريحا بأن هذه الشعوب تتوفر على الكثير من الإمكانيات (بشرية وطبيعية واستراتيجية) للتغلب على التحديات التي تواجه دول المنطقة، وبأن الوحدة المغاربية «مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية»[47]، ليتوج ذلك بإقرار معاهدة اتحاد المغرب العربي من طرف قادة الدول الخمس[48]، وهي المعاهدة التي حددت الاختصاصات والمهام والأهداف والأجهزة[49]، وقد سبق هذا الإعلان بيان زرالدة بالجزائر سنة 1988 الذي أقر على «تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي»[50].

لذلك علقت الشعوب المغاربية على هذا الاتحاد العديد من الآمال، لكن التطورات اللاحقة أكدت بأن تحقيق التكامل المغاربي تعترضه عقبات عدة، بعضها له علاقة بما هو ذاتي من خلال الصراع بين القوى المغاربية على الزعامة والطموح نحو الهيمنة، أما البعض الأخر فراجع لمخلفات الحرب الباردة والمشاكل التي تركها الاستعمار (خاصة صراعات الحدود)، ناهيك عن التدخلات الأجنبية التي تحُول دون التطور في العلاقات المغاربية في الاتجاه الذي يعزز الوحدة ويحقق الانطلاقة المنشودة لبلدان المنطقة إسوة بتجربة الجيران الأوربيين بشمال المتوسط.

ولم يتطور الاتحاد في اتجاه تحقيق أهدافه، إذ منذ حادثة الاعتداء الإرهابي على فندق الأطلس أسني بمراكش سنة 1994 والحدود المغربية الجزائرية مغلقة، فالعلاقات بين الجارين الرئيسيين في الفضاء المغاربي لم تتطور كثيرا، حيث «جُمد اتحاد المغرب العربي الذي لم يشهد اجتماعا لرؤساء الدول»[51]، ناهيك عن أن البلدين معا يتبادلان الاتهامات من حين لأخر بشأن التدخل في الشؤون الداخلية.

(46) إعلان مراكش، إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي سنة 1989، حرر بمراكش يوم الجمعة 10 رجب 1409 هجرية، الموافق 17 فبراير 1998م.

(47) نفس المرجع.

(48) صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ، وفخامة السيد زين العابدين بن علـى رئيس الجمهورية التونسية ، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئـيس الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية ، وقائد ثورة الفاتح العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي الطايع رئيس اللجنة العسـكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

(49) معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، 17 فبراير 1989.

(50) بيان زرالـدة، اعتمده قادة دول المغرب العربي يوم الجمعة 25 شـوال 1397/و.ر الموافق 10/06/1988م.

(51) أمينة حلال، مرجع سابق، ص 47.

وبصرف النظر عن التعثر الذي يعرفه هذا المشروع المغاربي الطموح، فإن الرهان لا زال قائما من شعوب المنطقة على بناء الوحدة المغاربية، ويتجسد ذلك في الكثير من المحددات.

أولا: المغرب الكبير في دساتير التحول الديمقراطي

إن كل متخصص في الظاهرة الدستورية سيرصد الحضور المغاربي في المتن الدستوري للدول المغربية لما بعد احتجاجات «الربيع العربي»، ويتجلى ذلك في التنصيص الصريح على هذا الاتحاد في دساتير الدول المغربية رغم اختلاف السياقات التي أنتجت ما سمي ب»ثورات الربيع العربي» في موجتيه الأولى والثانية، لذلك فقد نص **الدستور المغربي لسنة 2011** في ديباجته على أن «المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي: - العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي»[52]، كما نص **الدستور التونسي لسنة 2022** في الفصل السابع على «الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل على تحقيق وحدته في نطاق المصلحة المشتركة»[53]، بينما أقر **الدستور الجزائري الصادر سنة 2020 ب**»إن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير..[54].

أما **الدستور الموريتاني** فقد أكد في ديباجته على ما يلي: «ووعيا منه بضرورة توثيق الروابط مع الشعوب الشقيقة، فإن الشعب الموريتاني كشعب مسلم عربي إفريقي، يعلن تصميمه على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير..»[55]، ورغم أن الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011 لم يضع ضمن أولوياته تأسيس اتحاد المغرب الكبير، إلا أن ليبيا ما قبل وما بعد نظام القذافي هي من الدول الأكثر اعتزازا بالانتماء المغاربي.

ثانيا: المؤشرات الإيجابية في بناء الوحدة المغاربية

رغم الجمود في العلاقات بين البلدان المغاربية منذ مرحلة التسعينيات، إلا أن التطورات التي عرفها العالم في القرن الواحد والعشرين، وأيضا الأحداث التي شهدتها المنطقة في سنة 2011

(52) وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية - شتنبر 2011 ، العدد 19، ص 14.

(53) دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، السنة 165، غشت 2022، ص 8.

(54) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 15 جمادى الأولى عام 1442هجرية، 30 دجنبر 2020 ميلادية، ص 6.

(55) دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1991 والنص المعدل سنة 2006 و2012 و2017، تاريخ النشر 19 يناير 2019، تاريخ الولوج 02 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/St9w9B

عجلت باستئناف العلاقات الثنائية بين البلدان المغاربية، كما أدت أيضا إلى ظهور مبادرات إيجابية لإعطاء نَفَس جديد للاتحاد المغاربي.

أ- التطور في العلاقات الثنائية

اتسمت العلاقات بين الدول المغاربية بالتحسن منذ سنة 2011، وذلك نتيجة التغيرات التي شهدتها المنطقة (سقوط نظام بن علي بتونس؛ وانهيار نظام معمر القذافي بليبيا)، وقد توج ذلك بتكثيف الزيارات وتعزيز العلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة، نذكر منها:

- زيارة وزير خارجية المغرب السيد سعد الدين العثماني إلى الجزائر بتاريخ 22 يناير 2012، وزيارة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة وياسين المنصوري مدير الإدارة العامة للدراسات والمستندات إلى الجزائر في يوليوز 2016.

- زيارة الملك محمد السادس إلى تونس في ماي 2012، وزيارة ثانية في 30 ماي 2014، أما من الجانب التونسي، فقد قام الرئيس منصف المرزوقي بزيارة المغرب في فبراير 2012 في سياق إطلاق حملة لإعطاء دفعة لاتحاد المغرب العربي، وزيارة رئيس الحكومة التونسي المغرب في يونيو 2012، كما قام أيضا وفد مغربي بحضور تنصيب الرئيس التونسي قيس سعيد في 24 أكتوبر 2019، وضم هذا الوفد رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين (الحبيب المالكي وحكيم بنشماس).

- زيارة رئيس المجلس الوطني الليبي لتونس يوم 22 نونبر 2012، وزيارة رئيس الحكومة التونسي لليبيا في 7 يناير 2013، وزيارة الوزير الأول الجزائري ليبيا في دجنبر 2013[56]، وزيارة الرئيس التونسي قيس سعيد للجزائر في فبراير 2020، بالمقابل زار الرئيس عبد المجيد تبون تونس في دجنبر 2021.

- زيارة رئيس الحكومة المؤقتة الباجي قائد السبسي للجزائر في 15 مارس 2011، وزيارة راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية للجزائر في 20 نونبر 2011، وزيارة رئيس الحكومة التونسي حمادي

(56) سعيدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 462، غشت 2017، ص 54.

لجبالي إلى الجزائر في 3 دجنبر 2012.

- انعقاد الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة ما بين المغرب وموريتانيا في مارس 2022، بالعاصمة المغربية الرباط، وذلك بعد توقف لمدة تسع سنوات (الدورة السابعة كانت في أبريل 2013)[57]، حيث ترأس اللجنة كل من رئيس الحكومة عزيز أخنوش والوزير الأول الموريتاني محمد ولد بلال، وقد توج هذا اللقاء بالتوقيع على 13 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم[58]، فضلا عن الزيارات التي قامت بها وفود أمنية وعسكرية للمغرب خلال سنة 2022.

والواضح بأن العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية بدأت تتحسن بشكل كبير منذ سنة 2011، لكن لا بد من القول: إنّ هذه العلاقات يمكن تفسيرها -في بعض الأحيان- ضمن الاستقطابات بالمنطقة بين القطبين الرئيسيين بالمغرب العربي (المغرب والجزائر)، إذ باستثناء العلاقات التي تندرج في سياق مواجهة التحديات الأمنية، فإن تعزيز هذه العلاقات من الجانب الثنائي يكون -أحيانا- على حساب تكريس الانقسام المغاربي بين دوله بالجهة المقابلة، ويتجلى ذلك في العلاقات التونسية الجزائرية التي أدت إلى التوتر والجمود في العلاقات المغربية التونسية، نتيجة تقارب المواقف التونسية مع الجزائر في ما يخص ملف الصحراء؛ هذا دون نسيان إعلان الجزائر عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في غشت 2021، وهي العلاقات أيضا التي كانت تعرف الكثير من الجمود والحدود المغلقة منذ التسعينيات.

ب- مبادرات القادة

على غرار العلاقات الثنائية وتكثيف التعاون بين بعض البلدان المغاربية، فإن مبادرات بعض قادة دول المغرب العربي هي من أهم المؤشرات الإيجابية لبناء المغرب الكبير، وقد برز هذا المعطى مباشرة بعد أحداث «احتجاجات الربيع العربي سنة 2011»، أبرزها:

- مبادرة الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي في سنة 2012 لإعطاء دفعة جديدة للاتحاد المغاربي[59]، وذلك بعد الحملة

(57) الأناضول، انطلاق أعمال اللجنة العليا المغربية الموريتانية بعد توقف 9 سنوات، 09.03.2022، تاريخ الولوج 12 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/k1ay40

(58) المملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة المغربية - الموريتانية.. التوقيع على 13 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم، الجمعة 11 مارس 2022، تاريخ الولوج 15 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/f5UdM1.

(59) سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص 54.

المغاربية التي قادها الرئيس السابق وحثه دول المنطقة على ضرورة بناء اتحاد المغرب العربي كضرورة حتمية يقتضيها السياق الدولي الحالي. وقد ظل المرزوقي يطالب بأهمية هذا الاتحاد من خلال تشبثه بضرورة التغلب على المشاكل السياسية الثنائية، كما أسهم في إعادة النقاش حول الوحدة المغاربية أثناء الجولة التي قام بها بكل من المغرب وموريتانيا والجزائر في فبراير 2012، بغاية حث قادة وزعماء المنطقة على بناء الوحدة المغاربية.

- خطاب الملك محمد السادس في 31 يوليوز 2021، وذلك من الدعوة المباشرة للقادة الجزائريين لحل الخلافات بين البلدين، «وبناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار»[60]، كما أكد بأن إغلاق الحدود بين البلدين «يتنافى مع حق طبيعي، ومبدأ قانوني أصيل، تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معاهدة مراكش التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دوله»[61].

وقبل ذلك، أكد العاهل المغربي في خطاب المسيرة الخضراء (6 نونبر 2018) بأن المغرب «مستعد للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة»[62]، كما دعا إلى إرساء «آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور» لغاية تجاوز حالة الجمود في العلاقات بين البلدين، وقد وقف خطاب الملك على «واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغاربي»[63]، الذي يشكل تناقضا صارخا «وغير معقول مع ما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، والتاريخ والمصير المشترك»[64]، بل ويتناقض مع طموحات جيل الاستقلال وقادة التحرير في بناء الوحدة المغاربية.

ج- المبادرات المدنية

يتمثل ذلك من الدعوات المتتالية للمثقفين وحركات المجتمع المدني وفعاليات سياسية ومدنية بالمنطقة المغاربية لضرورة تحقيق الاندماج والتكامل المغاربي، بما لذلك من آثار على مستقبل المنطقة، ومن أبرزها:

(60) نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، السبت 31 يوليوز 2021، البوابة الوطنية، تاريخ الولوج 16 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/7ilzjg

(61) نفس المرجع.

(62) المملكة المغربية، رئاسة الحكومة، جلالة الملك يوجه خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، الثلاثاء 06 نونبر 2018، تاريخ الولوج 10 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/yOC9Dp

(63) نفس المرجع.

(64) نفس المرجع.

- عريضة لثلاثة مثقفين (سناء بن عاشور أستاذة تونسية في القانون العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس؛ كمال داود كاتب وصحافي جزائري؛ ليلى سليماني روائية مغربية فرنسية) التي نشرت على شكل نداء بجريدة le monde الفرنسية بتاريخ 17 أكتوبر 2023[65]، حيث تم التأكيد فيها بتكلفة عدم الاندماج المغاربي على الأجيال الحالية، خصوصا في عالم يعرف الكثير من التحديات التي تقتضي مواجهتها بشكل جماعي كالاحتباس الحراري والهجرة والأزمة الديمغرافية...

- تنظيم ندوات وفعاليات مغاربية غايتها التحسيس بأهمية الاندماج والتكامل المغاربي، نموذج تنظيم ندوة من هيئات مغاربية بطنجة-المغرب بتاريخ 29 أبريل 2023 تحت عنوان «65 عاما عن مؤتمر المغرب العربي بطنجة: أي مستقبل للحلم المغاربي؟»، حيث أكدت على الإيمان «بضرورة إحياء حلم الأجيال المغاربية، والذي أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى بتحديات متعددة الأبعاد»[66]، ناهيك عن مبادرات أخرى والعديد من الملتقيات العلمية.

- «نداء العقل» وهو عبارة عن نداء للمثقفين المغاربيين تم إطلاقه في شتنبر 2021، غايته وقف تصعيد التوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر[67]، والدعوة إلى العمل المشترك والجماعي بين البلدين لتحقيق طموحات الشعوب المغاربية وبناء الغد المشترك، هذا النداء موقع من أكثر من 200 شخصية بارزة وفعاليات مدنية وسياسية وثقافية بالدول المغاربية.

خاتمة

تتسم المنطقة المغاربية بالعديد من المميزات التي تجعل منها واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تزخر بالكثير من الإمكانيات التي تؤهلها لتكون ضمن المناطق الأكثر ازدهارا وتقدما، لكن معطيات كثيرة وجزئيات مهمة تحُول دون تحقيق طموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في الوحدة والاندماج والتكامل الاقتصادي.

(65) Leïla Slimani, Kamel Daoud et Sana Ben Achour , « On voudrait nous faire croire que le Maghreb n'est qu'une utopie », le monde, 17 octobre 2022, consulté le 17 mai 2023, à: https://is.gd/lJ798R

(66) المؤسسة الألمانية المغاربية للثقافة والإعلام (بون/ ألمانيا) والتكتل الجمعوي بطنجة الكبرى (طنجة-المغرب) ومؤسسة ابن رشد للدراسات العربية والإفريقية (تونس) ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (الرباط-المغرب)، 65 عاما عن «مؤتمر المغرب العربي» بطنجة: أي مستقبل للحلم المغاربي؟، تاريخ الولوج 17 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/JwEOT2

(67) المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المغرب والجزائر: نداء العقل، 04 شتنبر 2021، تاريخ الولوج 17 ماي 2023، الرابط التالي: https://is.gd/T0JxBb

والواضح بأن الدول المغاربية لم تستطع التغلب على خلافاتها الثنائية، ومرد ذلك إلى عوامل مرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية وتدخلات الخارج، بالإضافة إلى الطموح الأناني في تحقيق اختراقات استراتيجية وهمية، وهو المسعى الذي لا يمكن فصله عن الهيمنة والنفوذ، الأمر الذي ينتج عنه محاولات حثيثة لإضعاف الجيران المنافسين، وذلك عبر المس بالوحدة الترابية للدول المغاربية ذاتها عبر دعم مشاريع التقسيم، كما ينتج عنه أيضا دخول المنطقة في صراع التسلح وإرساء للتحالفات الدفاعية العسكرية مع قوى من خارج المنظومة المغاربية، بل والتأثير على الدول الصغرى بالمنظومة المغاربية عبر آليات متعددة.

ولعل التوتر في العلاقات المغربية الجزائرية هو من أهم الإشكالات التي تواجه المنطقة، بالنظر لأن الدولتين عماد المنظومة المغاربية، سواء بمقومات القوة أو من المعايير الأخرى التي تجعل منهما الفاعلان الرئيسيان في النظام المغاربي، لذلك فإن حل الخلافات بينهما هو المدخل الحقيقي لنجاح مشروع المغرب الكبير، ورغم أنه ليس هناك ما يؤشر على معالجة هذه الخلافات على المدى القريب، خصوصا بعد إعلان الجزائر القطيعة الدبلوماسية مع المغرب في غشت 2021، فإن تحقيق الحلم المغاربي سيظل الطموح الأسمى لكل مواطن مغاربي يؤمن بالقدر الجغرافي ووحدة المصير المشترك.

لائحة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. مواثيق وإعلانات

1- إعلان مراكش، إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي سنة 1989، حرر بمراكش يوم الجمعة 10 رجب 1409 هجرية، الموافق 17 فبراير 1998م.

2- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، 17 فبراير 1989.

3- بيان زرالدة، اعتمده قادة دول المغرب العربي يوم الجمعة 25 شوال 1397/و.ر الموافق 10/06/1988م.

2. الدساتير

1- الإعلان الدستوري المؤقت لليبيا سنة 2011.

2- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 1991 والنص المعدل سنة 2006 و2012 و2017، الرابط التالي: https://is.gd/St9w9B

3- دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، السنة 165، غشت 2022.

4- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 15 جمادى الأولى عام 1442هجرية، 30 دجنبر 2020 ميلادية.

5- وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011، إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية - شتنبر 2011 ، العدد 19.

3. المجلات

1- الطيب البدري طه محمد احمد، النظام الإقليمية والإقليمية الجديدة: إطار مفاهيمي، مجلة الدراسات العليا، المجلد (15)، العدد 2، (2020)، ص.ص 304-31

2- أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2021، ص.ص 32-45.

3- سعيدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 462، غشت 2017، ص.ص 68-48.

4- فاتح النور رحموني، الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الامن الإقليمي في منطقة المتوسط، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، (ص.ص 318-331).

5- هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد الأول، العدد

الثالث، يونيو 2021، (ص.ص 1-26).

4. منشورات

1- الداهية ولد محمد فال المختار، موريتانيا وقضية الصحراء.. من الحرب إلى الحياد.. قراءة في الحصيلة والآفاق، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى 2015.

2- بون ولد باهي، دستور جمهورية موريتانيا الثالث.. مراجعات من أجل بناء السلام، المنظمة العربية للقانون الدستوري 2022.

3- سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015.

4- سعيد الصديقي، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020.

5- كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، 1 يناير 2015.

6- مصطفى جالي، التسلح الجزائري - المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 أكتوبر 2021.

7- نادرة الشريف، الدستور الليبي: بين الصراع والتنازلات، مشروع تقرير بحثي أبريل 2021، منشورات مكتب الاتحاد الأوربي، 2021.

5. مواقع إلكترونية

1- اتحاد المغرب العربي، الموقع الرسمي، الرابط التالي: https:// is.gd/BG57wO

2- الأناضول، انطلاق أعمال اللجنة العليا المغربية الموريتانية بعد توقف 9 سنوات، 09.03.2022، الرابط التالي: https://is.gd/ k1ay40

3- المملكة المغربية، رئاسة الحكومة، جلالة الملك يوجه خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، الثلاثاء 06 نونبر 2018، https://is.gd/yOC9Dp

4- المملكة المغربية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة،

الرابط التالي: https://is.gd/WlpdvW

5- المملكة المغربية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة المغربية - الموريتانية.. التوقيع على 13 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم، الجمعة 11 مارس 2022، https://is.gd/f5UdM1.

6- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المغرب والجزائر: نداء العقل، 04 شتنبر 2021، https://is.gd/T0JxB

7- المؤسسة الألمانية المغاربية للثقافة والإعلام (بون/ ألمانيا) والتكتل الجمعوي بطنجة الكبرى (طنجة-المغرب) ومؤسسة ابن رشد للدراسات العربية والإفريقية (تونس) ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (الرباط-المغرب)، 65 عاما عن «مؤتمر المغرب العربي» بطنجة: أي مستقبل للحلم المغاربي؟، https://is.gd/JwEOT2

8- نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، السبت 31 يوليوز 2021، البوابة الوطنية، https://is.gd/7ilzjg

ثانيا: لائحة المراجع باللغة الأنجليزية

I. Books

1- Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers The Structure of International Security, Cambridge University Press, 2003.

2- Said Saddiki, Border walls in a regional context: The case of Morocco and Algeria, the collective book 'Borders and Border Walls: In-Security, Symbolism, Vulnerabilities', Routledge, 1st Edition, 2020, p 113.

I. Reports

1- bp, Statistical Review of World Energy 2020 | 69th edition.

II. Websites

1- African Union, The Organization of African Unity and the African Union, accessed on May 4, 2023, at: https://is.gd/M4MCUj.

2- General Assembly resolution demands end to Russian offensive in Ukraine, 2 March 2022, at: https://is.gd/4UPfOR

3- Global Fire Power, African Military Strength (2023), accessed on Avr 25, 2023, at: https://is.gd/bQGvEH.

4- Ukraine: General Assembly passes resolution demanding aid access, by large majority, Humanitarian Aid, 24 March 2022, at:https://is.gd/Es075X

5- UN General Assembly votes to suspend Russia from the Human Rights Council, 7 April 2022, at: https://is.gd/aZoU9U

ثالثا: لائحة المراجع باللغة الفرنسية

I. les sites

1- Josep Borrell, Haut représentant de l'Union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité / Vice-président de la Commission, Les enjeux de la Méditerranée occidentale, 27.10.2020,: https://is.gd/S27DQZ

2- Leïla Slimani, Kamel Daoud et Sana Ben Achour , « On voudrait nous faire croire que le Maghreb n'est qu'une utopie », le monde, 17 octobre 2022, https://is.gd/lJ798R

3- Office chérifien des phosphates (OCP), Qu'est-ce que le phosphate?, https://is.gd/tQGIhS

4- Royaume du Maroc, Ministère des Affaires Etrangères

de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant 0 L'étranger, Le Royaaume du Maroc préside la 8éme Conférence Ministérielle du 'Dialogue 5+5' sur La Migration et le Développement: https://is.gd/B4B7QG